

CD/PV.871
22 March 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والسبعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد هو سياودي (الصين)

الرئيس (متحدثا بالصينية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٨١ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن أتناول الترتيبات الموضوعية لهذا اليوم، اسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات افتتاحية بوصفي رئيس المؤتمر.

أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن بالغ تقديري وامتناني لمن سلفوني في رئاسة المؤتمر. فهم لم يدخروا جهدا في التشاور مع الوفود وجمع الآراء على أوسع نطاق ممكن في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وحفاظا منهم على توازن دقيق، فقد حرصوا على التدقيق في كل كلمة وجملته؛ وسعيا منهم إلى إيجاد حل وسط، فقد انكبوا على تمحيص الخيارات والاستراتيجيات والمواعيد المطروحة. بيد أنه، لسوء الطالع، حتى وإن كانت الورود الزرقاء قد تزهت بفضل معجزة الهندسة الوراثية، فإن الخلاف في مؤتمر نزع السلاح لا يزال مستحكما بشأن برنامج عمله. إلا أن ذلك لا ينتقص مقدار ذرة مما أبداه رؤساء المؤتمر السابقون من حكمة وصلابة وكفاءة وتفان أثناء فترات رئاستهم الشاقة. وأود أن أعرب هنا عن امتناني الخاص لسلفي، السفير الموقر السيد خوان إنريكه فيغا باتري، على مشورته النفيسة واقتراحاته المفيدة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن صادق شكري للأمين العام لمؤتمرنا والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فلاديمير بتروفسكي، ولنائب أميننا العام، السيد إنريكه رومان - موري، ولجميع موظفي الأمانة، على كل ما يقدمونه لي من مساعدة ومساندة.

اعتبارا من هذا الأسبوع تنوب الصين رئاسة المؤتمر. وإنه لمن دواعي شرفي الكبير، بصفتي سفير الصين لشؤون نزع السلاح، أن أتبوأ هذا المنصب، إلا أنني أدرك، في الوقت ذاته، ما يترتب على هذا المنصب من مسؤوليات حسام.

إنه معروف لدى الجميع أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل العالمي الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي. وهو يضم في عضويته قرابة جميع الدول ذات النفوذ السياسي والعسكري؛ ويناط به معالجة القضايا الخطيرة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين؛ ومن منجزاته إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. أما من حيث إمكاناته، فإن المؤتمر، مستعينا بدعم المجتمع الدولي ومستلهما من توقعاته الكبيرة، بإمكانه أن يجمع بين خبراء في شؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح من جميع أنحاء العالم وأن يتفاوض بشأن معاهدات بالغة التعقيد في ميدان نزع السلاح.

ومن نافلة القول إن مؤتمر نزع السلاح يواجه حالة عسيرة - فأمجاده الماضية لا يمكنها أن تعوض عن قلة ما يجزره من تقدم؛ وهو، على الرغم من عضويته الكبيرة، لا ينجز إلا التزر القليل؛ والمجتمع الدولي يعلق عليه آمالا كبيرة، ولكن المؤتمر ما زال مشلولاً. إن هذا لا يمكن إلا أن يسبب انزعاجاً وقلقاً.

كيف يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يستعيد مجده السابق؟ أن الناس قد درسوا ووضعوا خيارات شتى، من بينها إصلاح الإجراءات بغية تمهيد السبيل للمؤتمر لاستئناف أعماله الموضوعية. وفي الوقت ذاته، فإن كثيرين قد درسوا بتعمق لماذا ما برح المؤتمر يواجه عقبة مستعصية منذ فترة طويلة. لا أعتزم هنا أن أقدم شرحاً مسهباً لموضوع "الأسباب الأساسية للاستعصاء الراهن في مؤتمر نزع السلاح"، حيث إنه موضوع كثير التشعب.

إن النائب السابق لأميننا العام، السيد عبد القادر بن إسماعيل، في خطاب الوداع الذي ألقاه في أيلول/سبتمبر الماضي، قد أدلى، على نحو ما أذكر، ببعض الملاحظات المثيرة للتفكير، حيث قال: "ومحافل نزع السلاح المتعددة الأطراف تطورت على الدوام على مر السنين استجابة للأوضاع السياسية المتغيرة. ومؤتمر نزع السلاح ليس استثناء في هذا الصدد، والمصاعب التي يواجهها الآن ليست راجعة إلى ما يتصوره البعض من أنه تصلب في نظامه الداخلي أو في طرائق عمله أو في النظام الجماعي. بل هي مصاعب تعكس تعقد ودينامية العلاقات الدولية المعاصرة. ولذلك ينبغي أن تركز جميع الجهود على إيجاد مناخ سياسي يفضي إلى الاستخدام الكامل للمؤتمر كمحفل للتفاوض، ولا سيما من أجل إعادة قدر أدنى من التواؤم بين أهم الجهات الفاعل".

"إن الحالة هي أقوى من الجهود الفردية". قد توجز هذه العبارة بشكل مناسب ما قاله السيد بن إسماعيل. إن مؤتمر نزع السلاح يتولى معالجة الموضوعين الهامين: تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهما موضوعان لهما أثرهما في السلم والأمن الدوليين، ويتصلان اتصالاً وثيقاً بحالة الأمن الدولي إجمالاً وأمن كل بلد من البلدان. إن الكلام الفارغ عن تحديد الأسلحة ونزع السلاح بمعزل عن حالة الأمن الدولي ليس سوى محاولة لتشييد القصور في الهواء. وكذلك، فإن بذل جهود في سبيل التصدي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح دون التفهم التام للقضايا الهامة التي تؤثر في الحالة إجمالاً أو دون تناول الهواجس الأمنية الأساسية لفرادى البلدان هو أمر يمكن تشبيهه بسواق لا منابع لها أو أشجار لا جذور لها. إنها عملية مفرغة من أي معنى.

إلى أين يتجه مؤتمر نزع السلاح، إذن؟ إنني، من موقع الرئاسة، غير قادر على تقديم إجابة واضحة على ذلك. إن مسألتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح هما أمام مفترق طرق. واتجاه مؤتمر نزع السلاح لا يقرره أي فرد أو بلد أو مجموعة من البلدان. فهو يتوقف على ما يبذله المجتمع الدولي بأسره وما تبذله الدول كافة والوفود جميعاً من جهود مشتركة.

إن ما أود أن أنقله إليكم إذ أتولى الرئاسة لا هو شعور بالتشاؤم، قد يفقدكم الثقة، ولا هو شعور بالغبطة قد يخيب آمالكم فيما بعد. إنني، في سعبي إلى التشاور والتعاون مع جميع الوفود في سبيل المضي قدما في أعمال المؤتمر. سأسترشد بمبادئ الإنصاف والتزاهة والصراحة.

أود أن أنتقل الآن إلى النظر في بعض جوانب خطة عملنا، وأتلمس آراءكم في هذا الشأن.

إن مهام الرئيس، من حيث جوهرها، ترد محددة في الفقرات ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الشأن، فإن الفقرات ٢٩ و ٣٤ و ٤٢ هي أيضا ذات صلة بالموضوع. وعلاوة على ذلك، فهل يمكن وضع الفقرة ٥ (د) من الوثيقة CD/1036 موضع التطبيق؟ وكيف يتم ذلك؟ هذا السؤال ما زال قائما.

إنني أعترم مواصلة العمل الذي أنجزه سلفي، السفير الموقر السيد فيغا، الذي عرض في البيان الذي ألقاه يوم الخميس الماضي ثلاثة مخططات افتراضية فيما يتعلق بمسألة "برنامج العمل" الذي أمامنا وبأربعة مقترحات أو افتراضات بشأن "الإجراءات التكميلية". هذا وصف سليم للحالة الراهنة.

وأعترم مواصلة بحث هذه المخططات الافتراضية الثلاثة والمقترحات الأربعة، بغية استكشاف ما إذا كانت تتضمن أمورا يمكن أن يتفق عليها الجميع، أي لإيجاد ذلك "التوافق" المنشود في الآراء. وبالطبع، فإن ما قد يطرح أثناء العملية من أفكار ومقترحات جديدة أو ما قد يقترح أثناءها من إضافات أو إجراءات محددة متصلة بالخيارات السبعة، سيكون موضع ترحيب.

أود بحث مسألتي "برنامج العمل" و"الإجراءات التكميلية" بالتلازم مع بعضهما دون منح أولوية لإحدهما على الأخرى. والسبب هو أن فترة ولايتي تشمل الأسبوعين الأخيرين من شهر آذار/مارس والأسبوعين الممتدين من منتصف شهر أيار/مايو إلى أواخره. ويبدو من غير المناسب من الناحية العملية تخصيص الفترة الأولى لمسألة "برنامج العمل"، ثم بعد ذلك، حتى في حال عدم إحراز تقدم، المضي، في أيار/مايو، إلى بحث "الإجراءات التكميلية".

ففيما يتعلق بمسألة "برنامج العمل"، يقر مؤتمر نزع السلاح بـ "تأييد المؤتمر للوثيقة CD/1624 كأساس لمواصلة المشاورات المكثفة". وما زال الجميع في المؤتمر يؤيدون هذا الموقف. وتبدو الصورة واضحة تماما في هذا الشأن: فعظم الوفود إما توافق على جميع الخيارات أو تنضم إليها، في حين أن بضعة وفود إما تعارض خيارا ما معارضة شديدة أو لا تقبل أي "توافق في الآراء" بشأن أي منها. وسوف أرى ما إذا ظلت الحالة على ما هي، أم ما إذا كان ثمة أية تغييرات، أم ما إذا كان يمكن توخي أية خيارات جديدة.

أما فيما يتعلق بمسألة "الإجراءات التكميلية"، فالحالة أكثر التباسا. فقد طرحت بعض الأفكار، إلا أننا سمعنا أيضا بعض الآراء المتعارضة. ولكن هل هذه "الآراء المتعارضة" هي في الواقع حالة يتفق فيها الجميع ويستتكمف طرف واحد؟ هل يقصدون بذلك أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق يتم التفاوض بشأنه؟ هذه أسئلة سأطرحها على كل وفد من الوفود. وفي الوقت ذاته، سأرى ما إذا كان ثمة إضافات أخرى إلى "الإجراءات التكميلية" الأربعة القائمة حاليا أم ما إذا كان ثمة مساع لوضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ، وما إذا كان ثمة مقترحات جديدة إلى جانبها.

سأقوم، أثناء فترة ولايتي، بإجراء مشاورات واسعة النطاق مع الوفود، وسأصغي إلى آرائها وأنقل إليها أفكار الوفود الأخرى ومقترحاتها. وسأعلق بالطبع أهمية كبيرة على تبادل الآراء مع ثلاثة من المنسقين بين المجموعات، حيث إنهم يمثلون مواقف وآراء مجموعة كل منهم. أمل أن تبادر جميع الوفود والمجموعات إلى طرح الأفكار والحلول والمقترحات وأن تنضم إلي في إجراء مشاورات بين البلدان والمجموعات في جهد مشترك في سبيل المضي قدما بأعمال مؤتمر نزع السلاح.

وسأقوم أثناء ما سأجريه من مشاورات بعرض موقف الصين حيثما اقتضى الأمر ذلك، وسأسعى جاهدا في ذلك إلى التمييز بوضوح بين التحدث بوصفي رئيسا للمؤتمر والتحدث بوصفي ممثل الصين. وسأسعى إلى تجنب اللبس بين الموقفين.

وسأتوخى الاحتراس لدى تقديم "المقترحات المقدمة من الرئيس". ومن المرجح أنني لن أقدم مقترحات محددة بوصفي الرئيس إلا عندما يبدو أنه يوجد "أساس لتوافق الآراء". وأحد الاعتبارات في هذا الشأن هو تجنب أداء "دور في غير محله". هذا، على الأقل، هو رأيي في الوقت الراهن.

أيها الزملاء الكرام، لا يمكننا المضي قدما في أعمالنا إلا وفقا لمبدأ توافق الآراء الوارد في المادة ١٨ من نظامنا الداخلي. إنني أتطلع إلى تعاون وثيق مع جميع الوفود، وسأعول على تفاهمكم وتعاونكم ودعمكم. وهدفنا هو العمل معا في سبيل إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح، وهو أمر بالغ القيمة بالنسبة إلينا.

شكرا لكم.

زملائي الكرام، يوجد متحدث واحد فقط مدرج في قائمة المتحدثين التي أمامي للجلسة العامة لهذا اليوم، هو ممثل الاتحاد الروسي. أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي، السفير السيد سيدوروف.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): أود بادئ ذي بدء، أيها السيد الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة من عمله. أتمنى لكم كل النجاح وأؤكد لكم استعداد وفدي للتعاون البناء.

وبما أن هذا هو أول بيان أدلي به أثناء دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام، أود أيضا أن أرحب بزملائنا الجدد الذين انضموا إلينا في عملنا.

إن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ما برحت منذ سنوات عديدة إحدى الأولويات العليا لدى الدبلوماسية الروسية. وأود أن أذكر بأن البلد الذي أمثله قد اتخذ مرارا مبادرات في هذا الميدان، من أبرزها المقترحات المطروحة في مطلع الثمانينات فيما يتعلق بإبرام معاهدة معينة تحظر نشر أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومعاهدة أخرى تحظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض.

لقد قال رئيس روسيا، فلاديمير بوتين، في الخطاب الذي ألقاه في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في قمة الألفية التي عقدت في الأمم المتحدة، ما يلي: "إن الخطط الرامية إلى نشر أسلحة في الفضاء الخارجي تثير الجزع بوجه خاص. إننا سنحتفل في ربيع عام ٢٠٠١ بالذكرى السنوية الأربعين لإرسال أول رجل في رحلة إلى الفضاء. ذلك الرجل كان من بلدنا. ونحن نقترح أن ينظم برعاية الأمم المتحدة في ذلك التاريخ مؤتمر دولي لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي. وأعتقد أن موسكو ستكون أنسب مكان لانعقاد ذلك المؤتمر.

وتجري حاليا أعمال تحضيرية شاملة لعقد هذا المؤتمر، وذلك لغرضين، هما بحث مسألة منع إقامة أسلحة في الفضاء الخارجي من جهة والنظر في إمكانية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية من الجهة الأخرى. ويتجلى هذان الهدفان أيضا في شعار المحفل، وهو "فضاء خارجي خال من الأسلحة - ساحة للتعاون السلمي في القرن الحادي والعشرين".

ومن المقرر أن تجري أعمال المؤتمر على فترة أربعة أيام، من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وستكرس ثلاثة من هذه الأيام لعقد اجتماعات، بينما سيخصص يوم واحد لزيارة الأماكن التذكارية المتصلة بالملاح الفضائي يوري غاغارين والقيام بجولة في المنظمات العلمية والصناعية الروسية ذات الصلة بالفضاء. وسيعقد المؤتمر في شكل ندوات عديدة، ستكرس إحداها تحديدا لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، حسبما تنص عليه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد وجهت دعوات لحضور المحفل إلى ممثلي وكالات الفضاء الوطنية، ووزارات الخارجية والدفاع، والجامع العلمية، والمراكز الرئيسية المعنية بالعلوم والبحوث المتصلة بالفضاء الخارجي، والشركات التجارية

والصناعية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالفضاء الخارجي، والجامعات، والمراكز العلمية والتعليمية، وشركات التأمين والمصارف التي تشارك في أنشطة متصلة بالفضاء الخارجي، كما وجهت دعوات إلى ملاحين فضائيين من الشرق والغرب.

إنه لمن دواعي ارتياحنا البالغ أن يتسنى لنا أن نعلن اليوم أن المجتمع الدولي يبدي اهتماما كبيرا بمؤتمر موسكو. فقد أكدت مشاركتها فيه رسميا حتى الآن ما يزيد عن ٤٠ من البلدان والمنظمات الدولية، وأبرزها الأمم المتحدة. وستكون البلدان ممثلة على مستوى رؤساء وكالات الفضاء الوطنية أو نواب رؤسائها، أو نواب وزراء الخارجية أو موظفين كبار في وزارات الخارجية أو في غيرها من الإدارات الحكومية. كما يعتزم عدد كبير من الممثلين من المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية أن يشاركوا مشاركة نشطة في محفل موسكو.

ونظرا لما أبدته الوفود المعتمدة لدى مؤتمر نزع السلاح، من اهتمام ملحوظ بمؤتمر موسكو المقرر، فقد أعدنا مذكرة إعلامية موجزة عن المحفل سنوزعه كمرفق بهذا البيان.

السيد الرئيس، إن روسيا، في مبادرتها إلى عقد مؤتمر دولي بشأن عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، قد وضعت في اعتبارها بالطبع أنه قد يكون للأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي أهداف مختلفة شتى.

فقد تهدف هذه الأنشطة، من جهة، إلى إيجاد ما قد نسميه مناخ من الثقة وإمكانية التنبؤ وضمان مراقبة الامتثال للاتفاقات الدولية في مجال تخفيضات الأسلحة، من خلال إقامة الوكالات العسكرية نظما لرصد الفضاء الخارجي والاتصالات والملاحة فيه. ومن شأن هذه الأنشطة أن تفضي على الأجل الطويل إلى تعزيز الأمن الدولي.

ومن جهة أخرى، ثمة خطر حقيقي يهدد بإمكانية استحداث ونشر نظم عسكرية في الفضاء الخارجي من شأنها تقويض الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

وتود روسيا أن توجه نظر المجتمع الدولي إلى هذه المسألة، كيما يتسنى لنا، بجهودنا المشتركة، تفادي حدوث هذه التطورات الخطيرة. إننا نؤيد الرأي القائل إن المبادرة حالت إلى وضع تدابير محددة للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنها أن تجنّبنا الكلفة الهائلة التي ستترتب على وجوب تجريده من السلاح مستقبلا. ونعتقد أن الإسراع في وضع نظام قانوني دولي لحظر نشر أسلحة غير أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي ينبغي أن يصبح أحد المشروعات الرئيسية للمجتمع الدولي.

إن مبادرة روسيا هي مبادرة عالمية من حيث طبيعتها. فهي ليست موجهة ضد مصالح أية دولة. إننا ننتقل من أن القواعد المعاصرة لقانون الفضاء الخارجي تتضمن "بقعا بيضاء" ولا تكفل فرض حظر شامل وفعال على سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فهي لا تحد سوى من أنواع معينة - وإن كانت هامة - من الأنشطة

العسكرية للدول، وخاصة ما يتصل منها باختبار الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة التدمير الشامل وبإطلاق هذه الأسلحة في الفضاء الخارجي.

وترى روسيا أن أحد النهج التي يمكن النظر في إمكانية اتباعها هي أن تحظر، على أساس قانوني محدد بوضوح، إقامة أي نوع من أنواع الأسلحة في الفضاء الخارجي، وأن يتم التخلي عن استخدام القوة في الفضاء الخارجي أو منه أو صوبه أو التهديد بذلك، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بل وما هو أسوأ من ذلك، استخدامه ساحة للمعارك. بيد أننا مقتنعون بأن هذا العمل بشأن قضايا الفضاء الخارجي ينبغي ألا يسفر عن وضع عقبات أمام استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ونظرا لأنه يجري توقيت المؤتمر المقرر انعقاده بحيث يتزامن مع الذكرى السنوية لرحلة يوري غاغارين الفضائية، سيتم إيلاء اهتمام كبير لقضايا استخدام الفضاء الخارجي، للأغراض السلمية والتعاون الدولي - بما فيه التجاري - على استكشافه كبديل حقيقي عن نشر الأسلحة فيه. وعليه، فإن ثلاث ندوات من بين الندوات الأربع المقرر عقدها في إطار المؤتمر ستكرس لقضايا استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بما فيها أنشطة الملاحين الفضائيين في الفضاء الخارجي، وعلم بيئة الفضاء الخارجي، وتسخير موارد الفضاء الخارجي لأغراض التنمية المستدامة، والتوعية بشؤون الفضاء الخارجي.

إن هذا المؤتمر الدولي لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ينبغي، على نحو ما اقترحت روسيا، ألا يكون، لا عملية تفاوضية ولا مجرد مناسبة لطرح أفكار نظرية. إننا نريده أن يكون "دورة لشحن الأفكار"، يمكن خلالها للمشاركين تدارس نتائج استكشاف الفضاء الخارجي وشرح المشاريع الجديدة وتبادل الآراء وإجراء المشاورات. إننا مستعدون لهذا الحوار. وسيسرنا الاستماع إلى ما قد يقدمه الشركاء من اقتراحات وتأييد هذه الاقتراحات الداعية إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي ومواصلة التعاون على استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية بما يعود بالمنفعة المتبادلة.

ويحدونا الأمل في أن يجد كل بلد مواضيع ذات اهتمام بالنسبة إليه في جدول أعمال مؤتمر موسكو.

أشكركم على حسن استماعكم.

الرئيس (متحدثا بالصينية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي

وجهها إلى الرئيس. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة الآن؟

أود أن أحيطكم علما، أيها الزملاء الكرام، أن الأمانة قد تلقت مذكرة شفوية من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفيد أنه، نظرا لتزايد حجم عمل البعثة وقلة موظفيها، قررت عدم تولي

رئاسة مؤتمر نزع السلاح للفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وعليه، فقد طلبت إلى الأمانة أن تتقدم إلى البلد التالي المدرج في قائمة أعضاء المؤتمر لمعرفة ما إذا كان مستعدا لتولي الرئاسة للفترة المذكورة. وسأبقيكم جميعا على اطلاع حسب الأصول بنتائج هذه المشاورات.

وبذلك نختتم أعمالنا لهذا اليوم.

قد تذكرون أنه، في الجلسة العامة التي عقدت الأسبوع الماضي، قام الرئيس الذي كان يتولى الرئاسة حينذاك بإبلاغ المؤتمر أنه، إثر طلب سفير هولندا وسويسرا، وبعد التشاور مع فريق المنسقين، ألغيت الجلسة العامة التي كان مقررا انعقادها أصلا في ٢٩ آذار/مارس. وعليه ستعقد الجلسة العامة القادمة والأخيرة لهذا الجزء من الدورة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١.

رفعت الجلسة الساعة ٤٠ / ١٠
